

تاوانات في : 2011/11/26

المركز المغربي لحقوق الإنسان

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

فرع إقليم تاوانات

فرع تاوانات



بيان

تخوض منذ 2011/11/04 اللجنة الإقليمية لأساتذة سد الخصاص - نيابة التعليم بتاوانات - اعتصاما مفتوحا بمقر النيابة المذكورة ، بعد تجاهل إدارة الأكاديمية الجهوية للتعليم في تسوية ملفها المطلي المتمثل في الإدماج في أسلاك التعليم العمومي و الالتحاق بمقرات العمل . و إثر الزيارات الميدانية لمكتبي فرع تاوانات للجمعية المغربية لحقوق الإنسان و المركز المغربي لحقوق الإنسان للمعتصمين في سياق متابعتها للالتهاكات المتوالية التي تطل اللجنة؛ واعتبارا لما يشكله الاعتصام المفتوح كشكل نضالي من خطر على السلامة الجسدية للمعتصمين المتمثل في الظروف المناخية الباردة وما قد يسببه من كوارث إنسانية في حال استمراره لمدة طويلة؛ وأمام التجاهل التام لوضعية المعتصمين والإصرار على عدم فتح حوار جاد ومسؤول معهم ، وحرصا من الفرعين على التمسك بالحق في الحياة الكريمة والسلامة البدنية كأسس حق من حقوق الإنسان؛ يطالبان الجهات المسؤولة التدخل العاجل لإنقاذ حياة الأطر التربوية ، مما قد ينتج عنه من مضاعفات قد تهدد حياتهم ونمس بسلامتهم الجسدية، كما نوكد على ضرورة فتح حوار جاد ومسؤول مع هذه الفئة على أرضية مطالبهم العادلة و المشروعة .

و في السياق ذاته و في إطار الكرامة الإنسانية؛ واتلاقا من رصدهما ومتابعتها للملف الحقوقي بالإقليم يطالب الفرعين الجهات المسؤولة باحترام الحق الإنساني والدستوري في الشغل، بالنسبة لعموم المواطنين والمواطنيين وفي مقدمتهم جمعية المجازين المعطلين ما فوق سن الأربعين بإقليم تاوانات ويطالبان بفتح حوار جاد ومسؤول لإدماج المعنيين في عالم الشغل .

كما يتابع الفرعان بقلق كبير و باستنكار شديد المضايقات و الاستنطاقات التي تعرض لها مناضلو المجلس المحلي لحركة 20 فبراير بتاوانات مع المطالبة بالاستجابة المتعلقة بالتزام المغرب بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان خصوصا فيما يتعلق بحرية الرأي و حرية التعبير و الحق في النظاهر السلمي كما نص عليها الدستور المغربي و المواثيق والمعاهدات الدولية التي التزم بها المغرب أمام المنتظم الدولي.

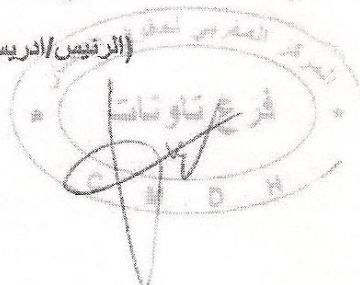
وبناء عليه يعلن المختبران الحقوقيان بتاوانات ما يلي:

- يطالب السلطات المعنية بفتح حوار عاجل وجدي مع أساتذة سد الخصاص المعتصمين بنباية التربية الوطنية بتاوانات؛
- يطالب السلطات بفتح حوار مع المجازين ما فوق سن الأربعين وإدماجهم في عالم الشغل؛
- يعلنان تضامنها ومؤازرتها لكل المواطنين الذين يتم التضييق عليهم بسبب رأيهم؛
- يحذران الجهات المسؤولة بالتزام الحياد واحترام القوانين الجاري بها العمل وعلى رأسها حق التظاهر وحرية التعبير؛
- يدعوان كافة الفعاليات السياسية، النقابية والحقوقية وكذا الجمعية إلى إدانة الصمت الممنهج اتجاه كل العاطلين ، وكذا السلوكات الاستفزازية في حق مناضلي المجلس المحلي لدعم حركة 20 فبراير بتاوانات.

عن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان - فرع تاوانات (الرئيس/محمد السطوي)

عن المركز المغربي لحقوق الإنسان - فرع تاوانات

(الرئيس/ادريس الوالي)



عن المختبر
الرئيس: محمد السطوي

